الجزئية لدعوة [اطلقتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة] للقيام باضراب... احتجاجاً على زيارة [وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس]، الثانية [للمناطق المحتلة]» («الملف»، **مصدر سبق ذكره**)، والى العودة التدريجية لطلاب المدارس بعد قرار السلطات باعادة فتحها. لكن مصادر عسكرية اسرائيلية ذكرت ان تقريراً سرياً قدمه خبراء اسرائيليون الى وزير الدفاع، اسحق رابين، يناقض مضمونه هذه التأكيدات. وعلى العكس من ذلك، تنبأ التقرير بوقوع صراع عنيف قد يستمر لفترة طويلة. فالدلائل تشير الى ان الانتفاضة ما زالت حية. وهي ماضية، على ما يبدو، في ترسيخ اقدامها استعداداً لخوض صراع طويل. فبعد مضي أكثر من خمسة شهور من التمرد على الحكم العسكري الاسرائيلي للمناطق المحتلة، لا يزال الفلسطينيون يدخلون، يومياً، في اشتباكات مع الجنود الاسرائيليين («القبس»، **مصدر سبق ذكره**).

وعلى الرغم من استمرار الاجراءات الاقتصادية القاسية المتخذة، منذ فترة، بحق المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان الامور لا تدل على قرب وقوع «انكسار او تحول [في مسيرة الانتفاضة]. فقدرة السكان، وبخاصة الطبقات الريفية، على التكيف مع الضغوط الاقتصادية لا بأس بها. وذلك على الرغم من خيبة الامل من ظهور الوعود العربية بتقديم مساعدة مالية كبيرة للسكان» («الملف»، **مصدر سبق ذكره**).

من المؤكد ان الاجراءات الاسرائيلية المختلفة سوف «تزيد من اجهاد السكان. لكن الاجهاد وحده لا يدل على الرغبة في انهاء الانتفاضة». كما لا تكفي الضغوط لتجاوز الدوافع والاسباب التي ادت الى قيام الانتفاضة في المناطق المحتلة. الى ذلك، ترفض مصادر اسرائيلية الفرضية القائلة ان الانتفاضة في المناطق المحتلة توشك على نهايتها، على الرغم من وجود بعض مظاهر التراجعات؛ فهي لم تعد تقتصر على وجود «جماعات محرضة» أو منظمات فدائية، بل تشمل جمهوراً عريضاً من السكان. لذا، فهي ظاهرة سوف يضطر الاسرائيليون الى التعايش معها (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٠/٤/١٩٨٨، من مقابلة مع وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار-ليف).

اعتقالات بالجملة

لا تزال اعداد السجناء الفلسطينيين، في المعتقلات الاسرائيلية، في ارتفاع مستمر، على الرغم من افراج سلطات الاحتلال عن عدد منهم، اعتقلوا في اعقاب اندلاع الانتفاضة؛ فذكرت منظمة اسرائيلية ان ما بين سبعة الى تسعة آلاف فلسطيني معتقلون حالياً في السجون الاسرائيلية، اضافة الى ما يقرب من ٢٠٠٠ معتقل اداري. واضافت المنظمة، استناداً الى معلومات أوصى بها المحامي جوناثان كتاب، انه منذ ٨/١٢/١٩٨٧، تم اعتقال حوالى ١٧ ألف شاب فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت المحامية الاسرائيلية ليئه تسيمل، ان الجيش الاسرائيلي انشأ، خلال الشهور الخمسة الماضية، خمسة مراكز اعتقال في اسرائيل والمناطق المحتلة، اضافة الى ١٧ معتقلاً آخر (**القبس**، ٢١ - ٢٢/٥/١٩٨٨؛ نقلاً عن **رويتر**، بدون ذكر تاريخ النشر). غير ان المصادر العسكرية الاسرائيلية اوردت ارقاماً مغايرة، فذكرت ان عدد المعتقلين الفلسطينيين هو ٧٥٢٥ معتقلاً، منهم ٥٣١١ اعتقلوا في الضفة الغربية و ٢٢١٤ اعتقلوا في قطاع غزة؛ وانه تم الافراج عن ثلث المعتقلين هؤلاء بعد مرور فترة قصيرة على اعتقالهم (**الملف**، أيار - مايو ١٩٨٨)؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/٥/١٩٨٨). وأكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ما ذهبت اليه المصادر العسكرية، فذكر، في تصريح له، ان عدد المعتقلين في المناطق المحتلة بلغ ٤٧٠٠ معتقل، منهم ١٧٠٠ معتقل اداري (**المصدر نفسه**)، بين هؤلاء ٤٠٠ مواطن من غزة، اعتقلوا ادارياً لمدة ستة شهور، وكان آخرهم نقيب الاطباء في القطاع، د. زكريا الآغا. اما في الضفة الغربية، فهناك ١٢٠٠ معتقل اداري، اضافة الى ١٥٠ آخرين، اعتقلوا قبل اندلاع الانتفاضة (**القدس**، القدس، ٣/٥/١٩٨٨). وهذه الارقام تماثل، الى حد بعيد، ما جاء في تصريح وزير الدفاع رابين. وفسرت مصادر صحافية التفاوتات الواردة في ارقام المعتقلين الى اسباب تتعلق باستمرار عمليات الاعتقال، من جهة، وبتحويل سلطات الاحتلال لاعداد كبيرة من المعتقلين الى الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور، من جهة اخرى. وذكرت هذه المصادر ان هذه العملية تتم يومياً وبصورة منتظمة (**الدستور**، عمان،